

الحركات النسوية في الجزائر بعد الاستقلال

أ. كويحل فاروق

أستاذ بقسم علم الاجتماع

جامعة سعد دحلب - البليدة

ملخص

بمجرد ذكر تاريخ الحركات النسوية في الجزائر تتجلى أمامنا ثلاث مراحل أساسية في السيرورة التاريخية للنسوية الجزائرية أولى هذه المراحل هي التي تلت مباشرة حرب التحرير و التي إستمرت إلى غاية بداية الثمانينات، رغم كل ما يمكن أن يقال عن النسوية في هذه المرحلة، حيث لو نظرنا في التاريخ لوجدنا أن هذه المرحلة من تاريخ النسوية الجزائرية كانت تحت سيطرة تامة لرجل وأبد من ذلك يمكن القول أن الرجل في السلطة آنذاك خلق منظمة نسوية لتمرير أفكار السلطة الحاكمة.

أما المرحلة الثانية فهي التي أعقبت مباشرة القطيعة السياسية التي أحدثتها مظاهرات أكتوبر 1988 واستمرت هذه المرحلة إلى غاية بداية التسعينات ويمكن القول في هذه المرحلة أن النسوية اكتسبت تجربة لا بأس بها في النضال النسوي من منطلق أن المرحلة كانت تتميز بنقاش مستمر حول القضية سواء من الراديكاليين أو المحافظين.

المرحلة الثالثة من تاريخ الحركة النسوية هي تلك التي أعقبت العشرية السوداء للتاريخ الجزائري المعاصر، و هذه المرحلة سمحت للمرأة بانتزاع بعض المطالب على غرار الحق في السكن في حالة الطلاق، و كذا عدم إمكانية تعدد الزوجات بدون موافقة الزوجة السابقة، ورغم إستجابة السلطة لبعض التعديلات التي عرفها قانون الأسرة عن طريق مرسوم رئاسي، إلا أن التيار المحافظ إستطاع أن يقي على الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع.

وعليه حسب نظرنا هذه أهم مراحل الحركة النسوية الجزائرية لما بعد الإستقلال.

Résumé

Si nous voulons parler sur le féminisme après l'indépendance on se trouve entrain de parler sur trois période essentielle , la première période c'est la naissance de féminisme qui se trouve actuellement car cette naissance été juste après l'indépendance jusqu'aux années quatre vingt malgré tous ce que en peux dire sur cette phase car si en fouille dans l'histoire de féminisme Algérien nous trouvons que cette période était dominé par un système masculin, et on peux dire même que se système a créer une organisation féminine pour encadrer le féminisme en Algérie.

La seconde période qui a déclenché juste après la rupture d'octobre 1988 et qui a durée jusqu'au début de la troisième millénaire, dans cette période en peux dire que le féminisme Algérien a gagné abondamment d'expérience dans la politique de lute pour l'émancipations, car il y'avait deux courant essentielle qui discutent et parlent et lutent pour le changement de la situation de la femme, mais chaque courant selon sa propre idiologie, droite ou gauche.

La troisième période dans l'histoire de féminisme Algérien, selon notre poins de vue, c'est celle qui vient juste après la déciné noir de l'histoire contemporaine de l'Algérie jusqu'à aujourd'hui et cette période qui a permit aux femmes d'arracher quelques droits telle que le droit au logement en cas de déviores, et l'autorisation de la femme pour que l'homme peut se remarier, et malgré les changements apportés au code de la famille par un décret présidentielle, le courant réserviste a pu réussir a garder l'islam comme la base de la législation concernant le code de la famille.



wondershare™

PDF Editor

تعد قضية النضال النسوي بالجزائر أبرز القضايا التي استرعت الاهتمام خلال سنوات الإستقلال، وجيشت الشارع الجزائري سواء السياسي منه أو العام الذي انقسم إلى أطراف متعددة. كل طيف يبني رؤيته انطلاقا من فكر سوسيوتقافي يتناسب و تكوينه الإيديولوجي أو السياسي، بل أبعد من ذلك أبعاد سوسيوتاريخية حددت بشكل كبير رؤية كل طيف لهذه القضية.

ففي كنف الإستقلال، لم يكن في يد الرجل الجزائري أو بالأحرى السياسيين في الجزائر إلا الاستسلام للواقع الذي فرضته الثورة التحريرية، حيث قامت السلطة آنذاك من أجل محاصرة كل أشكال الخطاب النسوي، فأنشأت منظمة نسوية حيث كانت أهدافها تتمثل في ترقية المرأة الجزائرية

«Il y a également depuis 1962 une Union Nationale des femmes algériennes l'U.N.F.A qui tente de promouvoir et de codifier l'émancipation des femmes algériennes..»⁽¹⁾

إن وجود هذه المنظمة النسوية التي أنشأت غداة الإستقلال لم يكن هبة أو تصدقا على المرأة الجزائرية ، وإنما كانت نتاجا حتميا لمشاركة المرأة في الحركة الوطنية ، ثم في حركة التحرير الوطني، أي انطلاقا من قيامها بدورها المدني كمواطنة ، استطاعت أن تنزع حقها في إنشاء منظمة أو حركة تدافع عن حقوقها وتقتني حريتها. وهذا رغم كل ما يمكن أن نقوله حول حرية هذه المنظمة وإستقلاليته عن سلطة الرجل.

ومنه فإن مشاركة المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية هيأت لها الظروف للمشاركة في مختلف مجالات الحياة ، أي أن المرأة الجزائرية بعد الإستقلال، اعتمدت على الوعي السياسي الذي اكتسبته من كفاحها من أجل مصالح أمتها، وبالتالي لم يكن في حساباتها أو بالأحرى في أجندتها العودة

إلى وضعية سلطة الرجل عليها وهيمنتته على كل حقوقها، قراراتها وواجباتها.

فالجو الاجتماعي الذي كان يميز المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، المتمثل في سيطرة العادات والتقاليد وكذا البعد الديني للمجتمع على عقلية الفرد الجزائري، سواء كان مواطنا عاديا، أو متواجدا في مختلف هياكل الدولة، هذا الجو لم يسمح بإنشاء منظمات نسوية تحررية، وهذا رغم إنشائه للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات و الذي لم يكن سوى قناة استعملتها السلطة السياسية آنذاك لتبرير سياساتها وإيصالها للنساء.

لهذا فإن المنظمة النسوية الجزائرية التي أعقبت الاستقلال، لم تكن سوى شكل من أشكال حصر المطالب النسوية في مهدها، وربط مطالبها بالبرنامج المسطر من طرف الحزب الواحد آنذاك، وبالتالي مراقبة وتسطير مسار حركة تحرر النساء الجزائريات، الذي لا يجب أن يخرج عن منظور وسياسة الحزب

«Aucune organisation de femme n'existe, qui soit autonome, du fait des structures politiques de l'Algérie qui n'admettent pas de groupes constitués hors des cadres du parti unique, l'union nationale des femmes algériennes, seul mouvement féminin dans le pays, n'est que la courroie de transmission du F.L.N o destination des femmes».⁽²⁾

إن السيطرة التي فرضتها جبهة التحرير الوطني - الحزب الواحد آنذاك - على تسيير الحركة النسوية، جعل منها - U.N.F. A - فضاء لمناقشة وتنفيذ برنامج الحزب، ونسيان أصل نشأة المنظمات النسوية المتمثل في الدفاع عن كل ما تراه حق من حقوق المرأة ، وعلى هذا الأساس بقيت

الحركة النسوية الجزائرية في بداية الاستقلال كمحطة نسوية لسياسات الحزب الواحد في تنظيم وتسيير المجتمع.

إن من أهم الأسباب التي لم تسمح بتطور الحركة النسوية الجزائرية في أعقاب الاستقلال هي سيطرة العادات والتقاليد حتى على المرأة المعنية بهذه الحركة، حيث أن التربية والتنشئة الأسرية التي تحصلوا عليها، تدفع بهن نحو التفكير بأن العمل السياسي من اختصاص الرجال ولا مجال للإشراك المرأة فيه، كما أن الجزائريات آنذاك كن حديثي العهد بالعمل الجماعي، وبالتالي لم يكن يتصورن أن بإمكانهن تكوين حركة نسوية تدافع عن حقوقهن، وهذا إما لكونهن أميات لم يلتحقن بالمدارس، أو أنهن خاضعات لسيطرة الرجل المنبثقة عن المجتمع التقليدي.

والجدير بالذكر أنه رغم وجود نساء شاركن في الحرب التحريرية، إلا أن أغليبتهم لم يكن بمقدورهن التخلص بهذه السهولة من البعد الثقافي لهن، لكونهن متشبعات بما تمليه تقاليد المجتمع وبعده الحضاري، وأبعد من ذلك فرغم اعتقاد الجزائريات التام بأن الاستقلال لا بد أن يأتي بالأحسن، غير أن معظمهن توقفن عند حدود التقسيم الجنسي للأدوار والوظائف المفروض من خلال التقاليد والعادات التي يتمتع بها المجتمع، وعليه فقد كان من الصعب إنشاء حركة نسوية قوية في تركيبها، وتحررية في مطالبها، حيث أنه:

«Pour elles l'indépendance devait apporter plus, mais la majorité des femmes ne connaissaient que la tradition, la vie qu'elles menaient et l'éducation qu'elles avaient reçue ne leur permettait même pas d'imaginer qu'elles pouvaient, comme les hommes, avoir une action politique ..Il était admis que c'était l'affaire des hommes».⁽³⁾

إذا رغم وجود الاتحاد النسوي في الجزائر، إلا أن المرأة لازالت سجيئة البنية الأبوية للمجتمع التقليدي المستمر، رغم تحديث البنية السياسية والاقتصادية ، والإيديولوجية، فقضية المرأة لم تساير هذا التحديث، وبقيت حبيسة ميزان التقاليد الذي يرتكز على تقسيم الأدوار والوظائف بين الجنسين، أي على التقسيم الجنسي للأدوار.

فالالاتحاد الوطني للنساء الجزائريات أنشئ سنة بعد الاستقلال أي في 19 جويلية 1963 وكان امتداد للحركة النسوية التي تشكلت أثناء الثورة التحريرية، وقد استمدت برنامجها كما سبق وأن ذكرناه من برنامج جبهة التحرير الوطني. التي كانت آنذاك المرجعية الفكرية و السياسية الوحيدة الموجودة رسميا، وهذا رغم وجود تيار غير رسمي كان منتشرا كجبهة القوي الاشتراكية والتي كانت تنشط بشكل غير رسمي، وقد ساهمت هذه التيارات الغير رسمية بشكل كبير في رسم مرجعية الحركات النسوية الجزائرية مستقبلا.

وعليه فبالموازاة مع هذه المنظمة (UNFA) كانت هناك عدة أشكال للتنظيمات المدافعة عن المرأة، غير أنها لم تكن سوى فروع أو ملحقات لأحزاب أو منظمات دولية، وبالتالي يمكن إدراجها كميادين للنقاش حول وضعية ومكانة المرأة، ولكن ليست كقناة لإيصال انشغالات المرأة للسلطة، كون النشاط السياسي كان مقتصرًا على U.N.F.A

«Les activités politiques féminines étaient cantonnées dans

l'organisation son tutelle ,du F.L.N, L'U.N.F.A de ce fait le discours féminin officiel subit les aléas et évolutions de parti» (4)

ورغم يقال هنا و هناك فإن وجود منظمات موازية لاتحاد النساء لا يعني

في نظرنا وجود منظمات نسوية ، كون هذه المنظمات هي في أغلبية متكونة

من الرجل والمرأة ، أي أنها مختلطة وبالتالي ليست منظمات نسوية وإنما منظمات مدافعة عن حقوق المرأة، و من أهم هذه المنظمات التي كانت تنشط فيها المرأة، وجودها في الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) ، حيث لم يتعدى عددهن امرأتان على مستوى المجلس التنفيذي الوطني، هذا رغم اشتراكهن في هذه المنظمة على مستوى المصانع، المعامل و الإدارات.

كذلك المرأة كانت متواجدة على مستوى المنظمات الطلابية، حيث كانت مشاركة المرأة في l'UNEA مشاركة كبيرة، و هذا ربما راجع لكون هذه المنظمة خاصة بالطبقة المتعلمة من المجتمع، و بالتالي اقتناع كل من المرأة و الرجل في الجامعة على المساواة و الاشتراك في الحياة بصفة عامة.

لقد كان من بين أهم النشاطات التي قام بها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات هو المطالبة بقانون أساسه المساواة بين الرجل و المرأة في جميع المجالات، و قد قامت نساء الاتحاد بمظاهرة في 08 مارس 1965 من أجل فرض هذا المبدأ، و كان هذا ردا على مطالب رفعتها جمعية إسلامية - ليست نسوية- القاضية بإنشاء قانون أسرة إسلامي، في جانفي 1964.

«une association islamique AL QUIYAM organisa notamment le 05 janvier 1964 un meeting, fort connu, au cours duquel elle réclama entre autres un statut islamique , pour la femme...tandis que des centaines de femmes manifesteront à l'occasion du 8 mars 1965 pour exiger, entre autres, un code fondé sur l'égalité des sexes..»⁽⁵⁾

فمن خلال هذا النص يتضح لنا أن الصراع حول المبادئ الأساسية للقانون بصفة عامة و قانون الأسرة بصفة خاصة، وجد مباشرة بعد الاستقلال، حيث أن الصراع لم يكن وليد السنوات الأخيرة، و إنما كان موجودا منذ الأيام الأولى للجزائر المستقلة، و هذا ربما ما يفسر تأخر

المشرع الجزائري في إنشاء قانون يحمي حقوق وواجبات الأسرة ومنه حقوق واجبات كل جزء من أجزاء البناء الأسري. وكذلك هذا ما يفسر أيضا تعطل مناقشة القانون بعد طرحه على البرلمان.

إضافة إلى فإن هذا الطرح والطرح المضاد له يشير بشكل جلي أن تلك المنضمات لم تكن سوى قناة رجالية في ثوب نسائي يتم من خلالها تمرير أفكار الرجال متى شاءوا و كيف ما شاءوا مستغلين ربما حداثة المنظمة النسوية في الجزائر و فتوة تجربتها.

وقد دام الوضع على حاله إلى غاية بداية الثمانينات، حيث لم يتم اعتماد أي جمعية نسوية بالموازاة مع الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، رغم وجود البعض منها ينشط سرا، أو من خلال الاتحاد الطلابي أو العمالي... الخ.

وقد كانت الجامعة من أهم المؤسسات التي زودت الجمعيات بالإطارات التي قامت بهيكلتها وإنشاءها في الثمانينات، هذا كون هؤلاء الإطارات، قد مارس العمل الشبه سياسي عن طريق المنظمات الطلابية، وكذلك كون الجمعيات اقتنعت بالنضال من أجل تحرير المرأة، وهذا للمستوى الثقافي لهن، زد على ذلك لما تحصلن عليه من معلومات حول حقوق المرأة في الغرب وما تتمتع به من مكانة مرموقة في مجتمعهما:

«plus respective que d'autres institution du pays, l'université a servi de cadre à l'élaboration, la rencontre et les premières actions féminines.»⁽⁶⁾

إن بقاء الحركة النسوية الجزائرية بين المد و الجزر قرابة العشرين سنة، سواء داخل الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، أو داخل الجمعيات والمنظمات، وفروعها الأخرى، وبالتالي فإن هذا التباين بين هذا التيار وذاك

لم يكن له مآله إلا الانضواء في جمعيات ومنظمات اندفعت للوجود إثر القطيعة التي أحدثتها أحداث أكتوبر، وكذا بعد عملية مراجعة الدستور في فيفري 1989م، بعد هذا التاريخ أصبح تدفق الجمعيات النسوية، يدعم بقدر كبير النضال النسوي من أجل الحصول على مطالب يرونها من الحقوق، والتي هضمت سواء من جراء التقاليد والعادات أو من جراء التمسك بما تمليه التعاليم الدينية، لذلك فإن أحداث أكتوبر كانت بمثابة المنعرج الهام في تاريخ الحركة النسوية الجزائرية :

«...c'est avec la rupture, d'octobre 1988 qu'un mouvement politique de femmes pris son essor...»⁽⁷⁾

بعد سنة 1988 وإثر التحول الذي عرفته الجزائر في المجال السياسي، ظهرت جمعيات نسوية ذات أهداف متباينة، فمنها المنادية بترقية المرأة، و منها المنادية بالمساواة بين الرجل والمرأة، وأخرى تنادي بالعودة إلى الأصالة والحفاظ على البعد الحضاري للمرأة الجزائرية ، وغيرها من التيارات والجمعيات ذات البرامج المختلفة.

إن من بين أهم المطالب التي رفعتها الحركة النسوية سواء أثناء أحادية المنظمة، أو في مرحلة التعددية، كان سواء تعديل قانون الأسرة عند البعض، وإلغاؤه عند آخرون والحفاظ عليه عند مجموعة أخرى.

و قد كان أول اجتماع تنسيقي للجمعيات النسوية ما بين 20 نوفمبر و 1 ديسمبر 1989 حيث تم الاتفاق على توحيد الجهود من أجل الحصول على المزيد من الحقوق، وكذا ضبط الواجبات، حيث أن لقاءهن الأول كان «يوم 20 نوفمبر و 1 ديسمبر من سنة 1989 في الجزائر العاصمة بحيث سمح هذا الحدث التاريخي للنساء سواء كن في منظمات أو جمعيات أو جماعات

بالتعبير عن الاضطهاد الذي تعاني منه المرأة، و قررن النضال معا لتحقيق أهدافهن».(8)

إن السنوات الأولى التي أعقبت أحداث أكتوبر، أحدثت ديناميكية كبيرة داخل الوسط النسوي، حيث أصبحن دائمي النشاط، سواء من خلال تنظيم ندوات لشرح وضعية ومكانة المرأة في المجتمع الجزائري ومنه في الأسرة، أو من خلال التظاهر من أجل إلغاء بعض القوانين واعتماد أخرى. إن هذا النشاط النضالي للنساء أحياء مختلف التوجهات الفكرية ما أدى إلى تباين الطروحات السوسيوسياسية، وقد تمخض عن ذلك انقسام الساحة السياسية والفكرية، وقد تجلى ذلك في الصراع بين التيارين المحافظ والراديكالي، حيث أصبحت وضعية المرأة في مد وجزر حول أسبابها ودوافعها، حيث يرى البعض أن المبادئ الإسلامية حررت المرأة فيما رأى آخرون أنها سبب ما آلت إليه وضعية المرأة :

«ces oppositions idéologiques ont leurs conséquences sur le débat proprement juridique concernant les dispositions relatives au statut de la femme entre ceux qui considèrent le texte coranique - émancipateur-et ceux qui attribuent à l'islam la condition d'infériorité de la femme»⁽⁹⁾

إن هذا الصراع الذي دام طيلة أواخر الثمانينات و بداية التسعينات، تطور في شكله ومضمونه، حيث أصبح الصراع ليس من أجل تحرير المرأة من عقلية الاضطهاد و التسلط، وإنما صراع بين من يريدن أن يضعن قانون أسرة ذو مبادئ غربية تلغي كل ما ينبع عن أصالة و تقاليد المجتمع، و بين من ينادون بقانون تستببط مواده و شرائعه من مبادئ الشريعة الإسلامية

دون منبع آخر، أي أصبح هناك صراع بين تيارين متناقضين أحدهما في أقصى اليمين و الثاني في أقصى اليسار.

بمعنى آخر الصراع بين تغريب المرأة الجزائرية، أو الحفاظ على بعدها العربي الإسلامي الجزائري :

«l'émancipation de la femme algérienne semble se présenter dans l'opinion commune et dans la période historique actuelle, comme un choix entre les termes de l'alternative suivante: être algérienne ou occidentale»⁽¹⁰⁾

يمكن إرجاع هذه الوضعية التي آل إليها الصراع بين طرفي الجمعيات النسوية، في الجزائر، إلى الجو السياسي الذي كان يسود آنذاك، حيث أن جل الجمعيات ما كانت في الحقيقة إلا قواعد خلفية، أو بالأحرى فروع لأحزاب سياسية، و في أغلب الأحيان كانت مقراتها عبارة عن مكاتب داخل مقرات الأحزاب كما هو الشأن لجمعية راشدة، أو جمعية الإرشاد (الفرع النسوي)،... الخ.

منه فإن توجهات هذه الجمعيات في الحقيقة ما هي إلا انعكاس لبرامج الأحزاب التي تنشط تحت وصايتها، وعليه فالصراع الموجود بين الجمعيات النسوية في حقيقة الأمر ما هو إلا صراع بين الأحزاب، أو بالأحرى صراع بين برامج هذا الحزب و ذاك.

إضافة إلى ذلك فإن ماعدا الصراع حول قانون الأسرة فإن هذه الجمعيات النسوية وجدت نفسها في مواجهة بعض ممن تكلموا عن موقف الإسلام من المرأة، حيث أن الأحزاب الإسلامية المتشددة الموجودة في الساحة السياسية للسنوات الخمس التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988، جعلت خطبها ونشاطاتها في مجال قانون الأسرة وكل ما يتعلق بقضية المرأة وكذا موقف الشريعة من

المرأة، وكذا رأيها في حقوقها وواجباتها، هذا التوجه المتشدد للاتجاه المحافظ، جعل الجمعيات و المنظمات النسوية ذات التوجه التحرري يخافون من إمكانية وصول هؤلاء إلى الحكم وبالتالي يجعلون من المرأة جزء بدون فعالية داخل البنية الكلية للمجتمع.

وقد تطرق الشيخ الغزالي لذلك في قوله «..ما الذي دعا إلى النصائح ضد قانون الأسرة في الجزائر والمطالبة بإلغائه؟ الذي دعا إلى ذلك خطباء و دعاة إسلاميون تحدثوا عن موقف الإسلام من المرأة، حديثا استفز أولي الأبواب وبعث في النفوس الوجل من مستقبل يستولي فيه أولئك الإسلاميون على الحكم...» (11)

من أجل هذا كان الصراع حادا بين من يطالبون بإلغاء القانون و استبداله بآخر يحمي المرأة، ويدافع عن حقوقها وواجباتها، هذا القانون يكون مبني على أساس المساواة التامة بين الرجل والمرأة، حيث يستمد شرعيته من الدستور الذي أقر بهذه المساواة وأغفلها قانون الأسرة:

«c'est pourquoi aujourd'hui , en Algérie on se trouve dans une situation ambiguë ou la constitution s'adresse à des famille et à leurs chefs...» (12)

هذا الوضع الذي أقره قانون الأسرة من خلال مخاطبته لرب العائلة اعتبرته بعض الجمعيات أنه إخلال بما جاء به الدستور من مساواة بين الرجل والمرأة، و بالتالي لا بد على المشرع أن يخاطب الرجل والمرأة لا رب الأسرة.

من جهة أخرى المطالبون بإبقاء القانون والحفاظ عليه استدلوا في ذلك على الدستور أيضا، حيث يرون أن الدستور أقر بالإسلام كدين للدولة،

وبالتالي تطبيق أحكامه التي نظمت الأسرة ولا مجال لتدخل المشرع فيما فصلت فيه الشريعة الإسلامية

«si les pays musulmans ont, a quelques exceptions près, emprunté à l'occident leurs diverses codifications civiles, il se sont gardés, a chaque fois, d'inclure dans ces codifications le «livre» relatif au mariage, au divorce et à filiation»⁽¹³⁾

عليه فإن تمسك التيار الإسلامي بقانون الأسرة كان نابعا من الدستور أيضا حيث اعتمدوا في اعتراضهم على تغيير القانون، بكون الدستور قد أقر الإسلام كهيبة وطنية، وبالتالي لا بد من تطبيق تعاليمه خاصة في مجال الأسرة وقضاياها. بإعتباره قد فصل فيها في كل كبيرة و صغيرة و بالتالي لا مجال للإجتهد في هذه القضية.

إن هذا الصراع بين الجمعيات شتت مجهوداتها، وأبعدها عن أصل إنشاءها المتمثل في الدفاع عن حقوق وواجبات المرأة، وبالتالي فإنها ومنذ إنشاءها لم تستطع حمل السلطة على مجرد مناقشة الاقتراحات، حيث يتم تأجيل ذلك في كل مرة، حيث تقدمت وزيرة التضامن للحكومة بمشروع قانون في التسعينات، بقي في أدرج الحكومة إلى غاية تهيئة الظروف لظهوره :

«ne sont toujours pas parvenus a trouver une formule qui satisfasse les femmes sans soulever des tollés de protestations dans les milieux traditionaliste, et sans heurter les convictions religieuse»⁽¹⁴⁾

باننتقال الجزائر إلى مرحلة جديدة من الحياة السياسية، والظروف الأمنية الغير المريحة، اختلفت الصراعات بين الجمعيات بمختلف اتجاهاتها. حيث تحول اهتمامهم من النضال من أجل إحراز تغير وضعية المرأة سواء من خلال الحفاظ على بعدها الحضاري بالنسبة للتيار المحافظ أو في شكلها الذي

تريده الجمعيات الغير محافظة، وقد اتجه هذا التحول إلى النشاط في مجال الدفاع عن حق المرأة في الحياة وحمايتها من همجية الجماعات المسلحة، وكذا انشغالها بمصير أمتها على غرار سلفها من النساء اللواتي تصدين للاستعمار، و بالتالي فقد شاركت المرأة الجزائرية المؤطرة بالجمعيات النسوية في الوقوف ضد كل أشكال العنف الممارس على أفراد المجتمع، حيث خرجت النساء الجزائريات بمختلف شرائحهن ومختلف توجهاتهن من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، للوقوف ضد إهانة المرأة الجزائرية وإذلالها وظلمها من خلال اغتيال أبنائها، زوجها، حرمانها من الأمن الاجتماعي، والأمن السياسي، ومنه فقد توحدت آراء النسوة الجزائريات في الدفاع عن مصير أمتهن كما توحدت آراء المجاهدات أثناء الاحتلال الفرنسي، وبالتالي أكدت المرأة الجزائرية مرة أخرى وعيها بمصير أمهاتها وكذا التزامها بأداء واجب المواطنة بصفة كاملة - حقوق وواجبات-.

إن نشاط الجمعيات النسوية بمختلف أشكالها لتعديل القانون أو من أجل تغييره واستبداله بقانون ثاني لم ينتهي عند حدود الوقوف ضد العنف، حيث تجددت المناداة بتغيير القانون أو تعديله من جديد بعد أن تهيأت الظروف لذلك من جديد، حيث رأى البعض أنها أولى الخطوات من أجل إعادة بناء دولة القانون:

«mais ceux-la, qui se battent aujourd'hui pour la mise en place un état de droit, doivent se rendre compte que la réforme du code de la famille, n'est pas un cadeau a faire à la femme par bonté, mais bel et bien le premier acte politique réel qui engage tout l'avenir d'une société...»⁽¹⁵⁾

 WondershareTM

PDF Editor

وعليه فإن أصحاب هذا الطرح لم يتنازلوا عن فكرة إنشاء قانون يرتكز على مبادئ المساواة بين الرجل و المرأة، أو بالأحرى قوانين تحمي حقوق المرأة كحمايتها لحقوق الرجل، مثل القوانين المدنية الموجودة في الغرب. في حين يرى آخرون إمكانية التعديل لا التغيير لاقتناعهم بنقائص موجودة في قانون الأسرة، باعتراف فقهاء وأئمة إسلاميين على غرار ما أقره المجلس الإسلامي الأعلى حول قضية المرأة مع بداية سنوات الألفين، حيث يرى هؤلاء أن محاولات التغيير ما هي في حقيقة الأمر إلا محاولة التشبه بالمرأة الغربية، وبالتالي فإن كل شكل من أشكال التغيير التي ينادون بها مرفوضة، لتنافيها مع تعاليم الإسلام من جهة وابتعادها عن تقاليد المجتمع وعاداته من جهة أخرى، حيث يرون أن ذلك ما هو إلا إحساس بالنقص نابع من ثقافة غربية تحصلن عليها:

«ce qui est frappant chez la plupart des femmes algériennes, «occidentalisées» c'est le complexe d'infériorité qui les a amenées à manifester pour soi-disant l'émancipation de la femme «plutôt l'assimilation au mœurs dissolues de la femme française»⁽¹⁶⁾

إذا فرغم تغير المعطيات المحيطة بالجو السياسي الجمعي في الجزائر، إلا أن المبدأ الأساسي للاتجاهين لم يتغير، أي استمرار تيار محافظ يستبدل فكرة عدم مراجعة مواد قانون الأسرة بفكرة جديدة تمثلت في تعديله لكن وفق معايير نابعة من الشريعة الإسلامية وضوابط البعد الثقافي للمجتمع، وفي المقابل تيار راديكالي أبقى على سقف مطالبه بشكل يجعل النقاش حول القضية يطرح بنفس الحدة التي سادت قبل مرحلة الإنقلاب الأمني، وهذا ما يجعل من مسألة تحرير المرأة والقوانين المحددة لحقوقها وواجباتها يطول انتظارها، ويمكن إرجاع ذلك لكون المرأة الجزائرية لم تتحرر تماما من

سيطرة الرجل، حيث لازال الرجل هو الذي يحدد برنامج الجمعية، من خلال تحديده لبرنامج الحزب التابعة له تلك الجمعية، وبالتالي فإن السلطة الرجالية التي كانت قديما تتجسد في الأسرة، من خلال سلطة الأب، الزوج، الأخ، انتقلت إلى أسلوب عصري متمثل في أحزاب سياسية خلفت الأسرة، هذه الأحزاب يسيرها ويعد برامجها رجال أيضا، وبالتالي فالمرأة انتقلت من سلطة رجال العائلات إلى سيطرة وإرادة رجال الأحزاب والمنظمات. عليه فإن المرأة الجزائرية بقيت إن لم نقل مازالت سجين السيطرة الرجالية، رغم التطور الاقتصادي، السياسي وحتى الإيديولوجي الذي هذه المرحلة من مراحل المجتمع الجزائري:

«en effet, la femme algérienne est encore prisonnière des structures patriarcales de la société traditionnelle qui subsistent malgré la modernisation des structures économiques et politiques, l'idéologie ayant du mal à suivre la société traditionnelle. Et basé sur une séparation implacable des deux sexes»⁽¹⁷⁾.

وبهذا فإن التقسيم الشرس والقاسي بين الجنسين فرض على المرأة الجزائرية البقاء إلى حد الآن، تحت سيطرة الرجل، وربما هذا راجع لطبيعة المجتمع المبني على الطابع التقليدي المشبع بالعادات والأعراف. وعلى إثر هذه التجاذبات السوسيوسياسية المختلفة، برز توجه جديد لدى السلطة الجزائرية نحو إحداث تغييرات تمس بعض المواد من قانون الأسرة، حيث تمت الإشارة إلى ذلك عبر مختلف مؤسسات الدولة. هذا التوجه من السلطة وإظهارها لنية حقيقية لتدارس قضية المرأة بصفة عامة من خلال مراجعة قانون الأسرة بالشكل الذي يوافق التوجه العام لأفراد المجتمع وجماعاته السياسية المختلفة.

إذا فهذا التغير في سياسة السلطة، بالإضافة إلى تغيير نظرة الجمعيات المحافظة اتجاه قانون الأسرة من خلال موافقتهم على تشخيص النقائص وتعديلها، سهل من إمكانية تعديل القانون دون التصادم مع هذا التيار أو ذاك مما سهل عملية النقاش حول قضية المرأة باعتبارها جوهر مطالب الحركة النسوية بمختلف مشاربها لتعديل أو تغيير قانون الأسرة.

وقد إقترحت مشروع قانون جديد للأسرة أهم ما ميزه تضيق الحرية في مسألة تعدد الزوجات، السكن والنفقة، غير أن مشروع القانون هذا بقي حبيس الأراج ولم يتم عرضه للأسباب السالفة الذكر إلى غاية بداية سنوات الألفين حيث ونظرا لعدم وصول الحركات النسوية بمختلف توجهاتها الفكرية لنقاط مشتركة وتفاهم حول هذا القانون، إعتمدت السلطة رؤيتها من خلال مرسوم رئاسي مع تعديلات جوهرية في مضمونه، وذلك لعدم إيجاد أرضية اتفاق بين جناحي المعارضة، وحتى هذا المرسوم في نظرنا هو تأجيل للقضية، إذ لم يفصل في جوهر القضية وإنما أبقى على تجاذب التيارين لها، ولتفادي حدوث صدامات، تلجأ السلطة دائما لتنظيم ندوات أو محاضرات للنقاش حول المسألة، أو من خلال تجاهل كلي للقضية

ورغم هذا التغير فقد رأى البعض أن هذا التوجه الجديد للسلطة ما هو في حقيقة الأمر إلا سياسة لتزوير برنامجها مستغلة ثوب قانون الأسرة وحقوق المرأة، حيث أنه ومنذ الاستقلال لم تلجأ الدولة سواء بتأثير الجمعيات أو بدونه، من وضع سياسة تحررية للمرأة الجزائرية، سياسة تمنح حقوق للمرأة دون المساس بشكل أو بآخر بمبادئ المجتمع، حيث لم يعطي أي وزن لقضيتها في البرامج التي وضعت من أجل النمو بالمجتمع الجزائري:

«je continue a penser que malgré tout que les femmes algériennes ne participent pas à la vie politique du pays. Et il n'y a pas de politique d'émancipation de la femme algérienne.»⁽¹⁸⁾

منه فإن قضية المرأة الجزائرية ومسألة تحررها، أو بالأحرى مسألة استعادة حقوقها وبالتالي تبوء مكانتها الحقيقية داخل الأسرة ومنه داخل المجتمع، يجب أن تبدأ من تحررها من السيطرة الإيديولوجية للرجل، ثم إنشاء مطالب مستتبطة من برنامج خاص بالجمعية استلهمته من مبادئ المجتمع. (عادات، تقاليد، دين..). وبالتالي تحقيق مطالبهن دون المساس بالضمير الجمعي للمجتمع.

في الأخير يمكننا أن نتساءل مدى إلمام الجمعيات النسوية الجزائرية بقضية المرأة، وهل حقا تبنت قضيتها أم أنها أخلطت استرجاع حقوق ضاعت من المرأة الجزائرية مع محاولة تقليد للبلاد الغربية، حيث أن وضعية المرأة في هذه البلدان تظهر وكأنهن يتمتعن بحقوق تحسد عنها، غير أن حقيقة الأمر غير ذلك، حيث يعد من الخطأ الجسيم محاولة إدراج قوانين على شاكلة ما للمرأة الغربية من قوانين. إذ أن هذه القوانين لم تمنح المرأة حقوقا، وإنما زادتها واجبات، حيث جاء في إحدى المجلات النسوية الأمريكية طلب النساء «في المجتمعات الغربية بالرجوع إلى فطرتها وإلى بيتها...»⁽¹⁹⁾

إن هذا الموقف من الحركة النسائية الأمريكية كان نتاجا لما رأوه من فقدان لحقوق المرأة واستغلالها استغلالا شرسا من طرف الرجل، الذي غطى هذا الاستغلال بقوانين ظاهرها حقوق، وباطنها سلب لحقوق أخرى. منه فإنه بعد خطأ كبيرا أن نلجأ الجمعيات النسوية الجزائرية، مهما كان توجهها، أن تحاول حل مشكل المرأة الجزائرية باللجوء إلى تقليد البلدان

الأجنبية، دون مطابقة ذلك مع البعد الحضاري للمجتمع الجزائري، ومنه فإن خصوصية كل مجتمع تصعب من إمكانية التقليد.

قائمة المراجع والمصادر:

- 1) - Nadia Aimad Tabet, femme et politique autour de la mediterrannée, ed l'armatton , paris , 1980 , P251.
- 2)- Juliette Mince, La Femme Dans Le Monde Arabe , Ed Magazine, France,1981, P129.
- 3)- Ibid , P118
- 4)- Saadi Nouredine, La Femme Et La Loi En Algérie, Collection Dirigée Par Fatima Mernissi, Algérie,1991, P138.
- 5) Ibid , P139.
- 6) Ibid ,P140.
- 7) Ibid , P141.
- 8)- منشورة خاصة بجماعة بنات فاطمة نسومر (la coordination de lutte), ص14
- 9)- Saadi Nouredine, op cit, P26
- 10)- SOUAD KHOUDJA, les algériennes du quotidien, entreprise nationale du livre, Alger, 1985, p89.
- 11)- الغزالي محمد ، عن المجلة الإسلامية المعرفة، مجلة فكرية فصلية محكمة يصدرها المعهد العالي للفكر الإسلامي ،العدد السابع، سنة1997، ص103.
- 12) - SOUAD KHOUDJA , op cit ,PP62,63.
- 13) - Ibid , P103 .

- 14) - Paule Henry ,**Chombart De Lauwe**, Image De La Femme Dans La Societe, Les Editions Ouvrieres, France,1964, P117.
- 15) - SOUAD KHOUDJA , op cit , P73.
- 16) - Mokhtar Aniba, **L'islam Et Les Droits De La Femme**,Dar Nadjib pour L'impression Et La Publication, Son Date , P92.
- 17) - Nadia Aimad Tabet , op cit , P252.
- 18) - Ibid , P251.
- 19) علي القاضي،**المرأة العربية تعود لقطرها**،مجلة مسار السلام،العدد05
،1982. ص96.



wondershare™

PDF Editor